

# المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء  
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
مركز الدراسات الاستراتيجية



# المستقبل العراقي

للداسات السياسية والاستراتيجية

2012

حزيران / 2026

العدد (6)

الترميز الدولي: 8240-2790

رقم الإيداع في دارالكتب والوثائق ببغداد (2570) لس 2022 نة

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

# المستقبل العراقي

للدراستات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء  
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

## هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

## أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جواد العرداوي / اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي / اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال / اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي / اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة / اختصاص علوم السياسية / دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية / اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي / اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن / مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناجي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د. حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د. فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية / دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن - جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن - جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي: أ.م.د. بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الإشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م. ضياء مظهر - م.م. كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م. علي عبد السادة جبر - م.م. علي حمد عاجل

# المستقبل العراقي

للدراستات السياسية والاسراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- ❖ مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- ❖ يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- ❖ يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة

[ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq](mailto:ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq)

## دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معداً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية. ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحة مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.

- الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250\_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراتته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مديلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)

- لا تنشر المجلة مستلاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرت إلا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذه الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.

- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأي لغة من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500-3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000-10000) كلمة للمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالآتي:

أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)

ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة على برنامج الاستلال الإلكتروني (Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكّمان) من القُراء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئٍ مرّجّ ثالث. وتلتزم المجلّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والقُراء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلّف أجرة النشر التي تفرضها المجلة وفقاً لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلّف استرجاع هذه الأجرة في حال رفض بحثه.

## دليل المُقيِّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أن يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة وتقييمه وفق رؤى ومنظور علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة بخصوص البحث المُرسَل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعداده الكامل لتقييم البحث المُرسَل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أن يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أن لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبٍ على المُؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المُؤلِّف ورئيس هيئة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمُؤلِّف أو المؤسسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أن لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المُؤلِّف، أو أيَّة اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسه ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المُؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المُؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المُؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أن تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المُؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمُؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثه المُرسَل للنشر، ويجب أن تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المُؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمه، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أن تقوم بها هيئة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أن يقوم بها المُؤلِّف نفسه.

### اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكّمين) على حدٍ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلة البحث على قارئٍ مرّجّحٍ آخر.
- تعتمد المجلة تنظيمًا داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواءً باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

## المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	ت
22-1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	1
52-23	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	2
74 -53	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلّ دستور 2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	3
101-75	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	4
126-102	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	5
145-127	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	6
184-146	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	7
202-185	دور التعاون الدولي في الحدّ من الهجرة غير الشرعية	8
226-203	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	9
245-227	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	10
273-246	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوسياسي	11
299-274	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	12
329-300	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	13
348-330	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	14
373-349	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	15
390-374	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	16
414-391	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	17
433-415	الأمن السيبراني وعلاقته بالأمن القومي: دراسة تحليلية	18
455-434	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	19
486-456	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	20
507-487	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	21
530-508	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	22
563-531	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	23
589-564	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	24
609-590	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	25
630-610	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	26
654-631	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	27
677-655	التحالف الروسي- الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	28
699-678	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	29
727-700	صعود اليمين المتطرف في أوروبا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوروبي	30
751-728	الهجرة الخارجية من العراق: الأسباب والتحديات	31
786-752	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	32
805-787	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	33
829-806	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجاً	34
852-830	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	35

## افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلاً متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقارنة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية. إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيرة.

أ.د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية

Women in (Israel) Between Religious Constraints and Political Participation: An Analytical Study

م.م نور عبد السلام العزاوي

Asst. Lecturer Noor Abdulsalam Al-Azzawi

الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriyah University / College of Political Science

[nooralazwei94@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:nooralazwei94@uomustansiriyah.edu.iq)

## ملخص البحث

يهدف البحث إلى تحليل وضع المرأة في (إسرائيل)، من زوايا قانونية، وسياسية، واجتماعية، مع التركيز على أثر المرجعيات الدينية في التشريعات، والخطاب النسوي. ويبين أنّ قوانين الأحوال الشخصية، ما تزال تمثل أحد أهم مصادر التمييز ضد المرأة، بسبب صلاحيات المحاكم الدينية، كما يوضح أنّ مشاركة المرأة السياسية تطورت تدريجيًا، لكنّها لا تزال مقيدة بهيمنة البنى الحزبية الذكورية، والمحافظّة. ويبرز الدور المحوري للحركات النسوية، في الضغط لتعديل القوانين، وتعزيز المساواة في العمل، والتعليم، والتمثيل السياسي. ويخلص إلى أنّ المرأة الاسرائيلية تواجه مفترق طرق، بين مكاسب قانونية قائمة، وتحديات اجتماعية، وثقافية، تعيق تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في إسرائيل.

الكلمات المفتاحية: المرأة الإسرائيلية، المساواة القانونية، المشاركة السياسية، الحركات النسوية، القيود الدينية.

## Research Abstract

This study aims to analyze the status of women in Israel from legal, political, and social perspectives, with a particular focus on the impact of religious frameworks on legislation and feminist discourse. It demonstrates that personal status laws continue to constitute one of the primary sources of discrimination against women, due to the extensive authority vested in religious courts. The study further shows that women's political participation has experienced gradual development; however, it remains constrained by the dominance of patriarchal and conservative party structures. Moreover, the research highlights the pivotal role of feminist movements in advocating for legal reforms and in promoting equality in employment, education, and political representation. The study concludes that Israeli women stand at a critical juncture between existing legal gains and persistent social and cultural challenges that hinder the attainment of full justice.

Keywords: Israeli women, legal equality, political participation, feminist movements, religious constraints).

## المقدمة

تُعدُّ قضية المرأة في (إسرائيل)، إحدى الإشكاليات المعقدة التي تجمع بين الأبعاد القانونية، والسياسية، والاجتماعية. فالنظام الإسرائيلي يقوم على مزيج من المرجعيات الدينية، والقانونية، والمدنية، الأمر الذي انعكس على مكانة المرأة في قوانين الأحوال الشخصية، لاسيما في مجالات الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، إذ ما زالت تخضع لسلطة المحاكم الدينية أو المشتركة. وفي المجال السياسي، وعلى الرغم من حضور المرأة في الكنيست، والحكومة، وتولمها مناصب قيادية بارزة، إلا أنَّ مشاركتها لا تزال متأثرة بالبنية الحزبية، وتوجهات القوى السياسية المختلفة. أمَّا على المستوى المجتمعي، فقد برزت الحركات النسوية الإسرائيلية كفاعل أساسي، في الدفع باتجاه تعزيز المساواة، وإصلاح السياسات العامة المتعلقة بحقوق المرأة. من هنا، يأتي هذا البحث ليعالج مكانة المرأة الإسرائيلية من ثلاث زوايا رئيسية، هي: القانونية، والسياسية، والنسوية، بغية الكشف عن التناقضات بين النصوص، والممارسات، وبين الخطاب الديمقراطي، والواقع التطبيقي.

## أولاً- هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل الإطار القانوني لمكانة المرأة في (إسرائيل)، ولاسيما في قوانين الأحوال الشخصية، كذلك دراسة مشاركة المرأة السياسية في الكنيست، والحكومة، ودور الأحزاب في تحديد مساحتها، فضلاً عن إبراز دور الحركات النسوية الإسرائيلية، في التأثير في السياسات العامة المتعلقة بحقوق المرأة.

## ثانياً- أهمية البحث

يسهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية، والأكاديمية، المتعلقة بدراسة التناقض البنوي، بين الخطاب الديمقراطي في (إسرائيل)، والواقع القانوني، والسياسي، الذي تعيشه المرأة، إذ يسهم في إبراز أبعاد جديدة للعلاقة بين القانون، والسياسة، والحركات الاجتماعية في (إسرائيل).

### ثالثاً- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أنّ المشاركة السياسية للمرأة الإسرائيلية، لا تزال محدودة نسبياً، وتتأثر بطبيعة النظام الحزبي، والتوازنات السياسية الداخلية، والقيود الدينية. وأيضاً تمثل الحركات النسوية الإسرائيلية، عاملاً ضاعطاً، وفعالاً، في تطوير السياسات العامة، غير أنّ تأثيرها يبقى متفاوتاً تبعاً للسياق السياسي، والاجتماعي.

### رابعاً- إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الآتي: كيف تتجلى مكانة المرأة الإسرائيلية بين القيود التي تفرضها التشريعات القانونية، والقيود الدينية، وحدود المشاركة السياسية داخل النظام الحزبي، وجهود الحركات النسوية في تعزيز حقوقها؟

### خامساً- منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على توظيف المنهج الوصفي في استعراض القوانين، والسياسات، ذات الصلة بمكانة المرأة، وتحليل مضامينها، وتأثيرها الفعلي في المجتمع، كما وظّف منهجاً تحليلياً مقارناً يهدف إلى دراسة وضع المرأة في (إسرائيل)، عن طريق تحليل الإطار القانوني المنظم لعلاقات الأحوال الشخصية، وتطور مشاركتها السياسية، ودور الحركات النسوية في التأثير في السياسات العامة، وتمّ التركيز في البعد المؤسسي، والتشريعي من جهة، والبعد الاجتماعي، والسياسي من جهة أخرى، من أجل تقديم رؤية شاملة لواقع المرأة الإسرائيلية، بين النص القانوني، والممارسة العملية.

## المبحث الأول

### الإطار القانوني لمكانة المرأة في (إسرائيل)

يمثل الإطار القانوني أحد أهم المحددات الرئيسة لمكانة المرأة في (إسرائيل)، إذ إنّ التشريعات المنظمة للأحوال الشخصية، ولاسيما تلك المتعلقة بالزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، ما زالت تركز بدرجة كبيرة على المرجعيات الدينية المختلفة، سواء الحاخامية لليهود، أو الشرعية للمسلمين، أو الكنسية للمسيحيين، هذا التداخل بين القانون المدني، والديني، يخلق حالة من التباين في مستوى الحقوق الممنوحة للنساء، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تكريس أشكال من التمييز القانوني، والاجتماعي، فعلى الرغم من إعلان (إسرائيل) التزامها بالمبادئ الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، إلا أنّ الواقع القانوني يكشف عن فجوة واضحة، بين النصوص الواردة في القوانين الأساسية التي تؤدي وظيفة دستورية من جهة، وبين الممارسات الفعلية في قضايا الأحوال الشخصية من جهة أخرى، وبذلك فإنّ دراسة البنية القانونية تكشف ليس فقط عن حدود الحقوق المقررة للمرأة، بل أيضًا عن التناقضات العميقة داخل النظام القانوني الإسرائيلي، التي تجمع بين الحداثة الشكلية، والتقاليد الدينية الراسخة.

### المطلب الأول: المرأة في قوانين الأحوال الشخصية

تمثل قوانين الأحوال الشخصية في (إسرائيل)، إحدى القضايا الجدلية التي تكشف عن عمق التداخل بين الدين، والدولة، ففي المجال القانوني الوحيد تقريبًا، الذي لم يفصل فيه بين المرجعية الدينية، والمدنية، إذ تعتمد (إسرائيل) على نظام المحاكم الدينية، الموروث من فترة الانتداب البريطاني، والذي أقرّ أنّ لكل طائفة دينية، صلاحيات واسعة في إدارة شؤون الزواج، والطلاق، والحضانة، والميراث، وبذلك فإنّ مكانة المرأة الإسرائيلية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بانتمائها الديني، إذ تخضع اليهوديات للمحاكم الحاخامية، والمسلمات للمحاكم الشرعية، والمسيحيات للمحاكم الكنسية، هذا التعدد القانوني يعكس التباينات الدينية، والثقافية، لكنّه في الوقت نفسه يعمق التمييز بين النساء، ويحول دون تحقيق المساواة الكاملة التي تنص عليها المبادئ الديمقراطية، التي تعلنها الدولة التزامها بها<sup>(1)</sup>.

1) Halperin Kaddari, Women in Israel: A State of Their Own, University of Pennsylvania Press, 2019, P.21

فتمتتع المحاكم الحاخامية في (إسرائيل)، باحتكار كامل للنظر في قضايا الزواج، والطلاق، الخاصة باليهود، ويستند عملها إلى أحكام الشريعة اليهودية (الهالاخاه)، التي تضع قيودًا واضحة على المرأة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للزوجة أن تنهي الزواج بإرادتها المنفردة، بل يتطلب الأمر موافقة الزوج، وتقديمه لوثيقة الطلاق الدينية المعروفة باسم الجيت<sup>(\*)</sup>، وفي حال رفض الزوج منح الطلاق، تبقى المرأة في وضع يعرف بالنساء المعلقات، حيث لا تستطع الزواج مجددًا، مما يترك ذلك آثارًا نفسية، واجتماعية، عميقة، وتجعل المرأة في موقف تفاوضي ضعيف أمام زوجها، بل وتعرضها أحيانًا للابتزاز المالي، أو الاجتماعي، مقابل الحصول على الطلاق<sup>(2)</sup>.

فضلاً عن ذلك، ترفض المحاكم الحاخامية الاعتراف بالزواج المدني، الذي يعقد خارج (إسرائيل)، على الرغم من أن الدولة تسجله رسمياً في السجلات المدنية. وغياب الزواج المدني داخل (إسرائيل) يقيد خيارات النساء، لاسيما في حالات الزواج المختلط دينياً، أو لدى من يرفضون الخضوع للمرجعية الدينية، هذا الترتيب يخلق تناقضاً صارخاً بين الخطاب الديمقراطي الإسرائيلي، الذي يروج للمساواة، وواقع تمييزي يستند إلى سلطة دينية ذات طابع تقليدي<sup>(3)</sup>.

أما المحاكم الشرعية في (إسرائيل)، فهي تتولى النظر في الأحوال الشخصية للمسلمين، وتعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في مجالات الزواج، والطلاق، والحضانة، والإرث. وعلى الرغم من أن هذه المحاكم جزء من النظام القضائي الإسرائيلي، وتتلقى تمويلاً حكومياً، إلا أنها تتمتع باستقلالية شبه كاملة، الأمر الذي يجعل قراراتها تستند إلى اجتهادات فقهية، أكثر من استنادها إلى المبادئ المدنية الحديثة. ففيما يتعلق بالمرأة، تبقى أحكام الطلاق قائمة على سلطة الرجل في إيقاعه بإرادته المنفردة، في حين تضطر الزوجة إلى رفع دعوى قضائية لطلب التفريق، وغالباً ما تواجه تعقيدات إجرائية وزمنية<sup>(4)</sup>. كذلك تتأثر قضايا حضانة الأطفال بتفسيرات تقليدية، تمنح الأفضلية للأب بعد بلوغ الطفل سنًا

(\*) الجيت: هي الوثيقة الرسمية التي تنهي الزواج وفقاً للشريعة اليهودية، تشبه مخطوطة التوراة في شكلها، وتحتوي على صيغة رسمية تنهي الزواج، يعدّها كاتب مؤهل تحت إشراف حاخام. للمزيد بنظر: <https://www.jewishvirtuallibrary.org/divorce-in-judaism>.  
(2) Layish, A Women and Islamic Law in a Non-Muslim State: A Study Based on Decisions of the Shar'i'a Courts in Israel, Ktav Publishing, 2021, p.5.  
(3) Halperin-Kaddari, Ruth.

The Status of Women in Israel: Between Religion and State. The Israel Democracy Institute, 2018

(4) عمر أحمد محمد، المرأة والقانون في إسرائيل: قراءة في قوانين الأحوال الشخصية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2019)، ص.6.

## المراة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية

معينة، وهو ما يعدُّ تراجعاً عن معايير المصلحة الفضلى للطفل، المعتمدة في القانون الدولي. من جهة أخرى، فإنَّ النساء المسلمات يواجهن تحدياً مزدوجاً، فمن ناحية يعانين من القيود المستمدة من النظام الشرعي، ومن ناحية ثانية يتأثرن بالتمييز البنيوي، الذي تعاني منه الأقلية العربية داخل (إسرائيل)، هذا الواقع يجعل وضع المراة المسلمة أكثر هشاشة، مقارنة بغيرها من النساء في المجتمع الإسرائيلي<sup>(5)</sup>.

كذلك الحال بالنسبة للنساء المسيحيات في (إسرائيل)، إذ يخضعن لمحاكم كنسية متعددة، تبعاً للطائفة التي ينتمين إليها (الكاثوليكية، الأرثوذكسية، البروتستانتية وغيرها). وتستند هذه المحاكم إلى القوانين الكنسية الخاصة بكل طائفة، الأمر الذي يؤدي إلى تنوع كبير في الأحكام المتعلقة بالزواج، والطلاق، والحضانة. وبوجه عام، لا تعترف بعض المحاكم الكنسية بحق المراة في الطلاق، إلا في حالات استثنائية، كإثبات الخيانة، أو بطلان العقد، ممَّا يجعل إنهاء العلاقة الزوجية أكثر صعوبة للنساء المسيحيات مقارنة بغيرهن. وقد أشارت أبحاث إسرائيلية إلى أنَّ هذا التعدد في المرجعيات، يخلق تفاوتاً واضحاً في الحقوق بين النساء، إذ تتمتع بعضهن بفرص أكبر في الحصول على الطلاق، أو الحضانة، مقارنة بغيرهن، اعتماداً على الانتماء الطائفي، والديني<sup>(6)</sup>.

وعلى الرغم من أنَّ قانون أساس كرامة الإنسان، وحرية، الصادر عام (1992)، ينصّ على حماية المساواة، والحرية الشخصية، إلا أنَّ تطبيقه على مجال الأحوال الشخصية يظلُّ محدوداً للغاية. فالمحاكم الدينية تتمتع باستقلالية شبه مطلقة في هذا المجال، ما يحول دون إخضاعها لمبادئ القانون المدني، هذا التناقض بين النصوص، والممارسة، أدى إلى انتقادات متكررة من قبل منظمات نسوية إسرائيلية، مثل مركز مساعدة النساء المعنفات، ومركز عدالة، وكذلك من قبل منظمات دولية كالأمم المتحدة، التي اعتبرت النظام القانوني للأحوال الشخصية في (إسرائيل)، متعارضاً مع التزاماتها الدولية، في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة<sup>(7)</sup>.

(5) Shahar, Ronit

.The Status of Women in Jewish Law: The Problem of Agunot and Get Refusal. Tel Aviv: Ramot Publishing, 2018

(6) هالة عبد الرحمن، المراة العربية في إسرائيل بين التقاليد الدينية والقوانين المدنية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (64)، ص73، (2024).

(7) عمر أحمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص8.

لذا يمكن القول: إنّ تحليل قوانين الأحوال الشخصية في (إسرائيل)، يكشف عن استمرار هيمنة المرجعيات الدينية، في تنظيم قضايا أساسية في حياة المرأة، وهو ما يكرس التمييز البنيوي، ويحدّ من قدرة النساء على ممارسة حقوقهن بصورة متساوية، فالمرأة الإسرائيلية لا تعامل بوصفها مواطنة خاضعة لقانون مدني موحد، بل بوصفها عضواً في جماعة دينية تخضع لأحكامها الخاصة، هذه البنية القانونية، وإن كانت تعكس تعددية المجتمع الاسرائيلي، إلا أنّها تعيق بناء نظام ديمقراطي متكامل، يقوم على المساواة أمام القانون، إذ ظهرت في السنوات الأخيرة أصوات إصلاحية، تطالب بإنشاء إطار للزواج المدني كخيار بديل، أو في الأقل الحد من سلطة المحاكم الدينية، في قضايا الطلاق، والحضانة، غير أنّ هذه الجهود تواجه معارضة شديدة من الأحزاب الدينية، التي ترى في السيطرة على الأحوال الشخصية، مسألة تتعلق بالهوية اليهودية للدولة.

### المطلب الثاني: التمييز في قضايا الزواج والطلاق وحضانة الأطفال

تعدّ قضايا الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، من أكثر المجالات التي يظهر فيها التمييز ضد المرأة في (إسرائيل)، إذ تكشف بوضوح عن الفجوة بين المبادئ المعلنة في القوانين الأساسية، التي تنص على المساواة، والكرامة الإنسانية، والواقع الذي تفرضه المحاكم الدينية المتعددة، سواء كانت يهودية أو مسلمة أو مسيحية. إنّ خضوع هذه المسائل لسلطة دينية، يكرّس أنماطاً تقليدية تعيق تمتع النساء بحقوق متساوية، ويجعل عملية الإصلاح القانوني، والسياسي، أكثر تعقيداً<sup>(8)</sup>.

أمّا مسألة حضانة الأطفال فتكشف بدورها عن أوجه التمييز القانوني، فالمحاكم الدينية، بمختلف طوائفها، تستند في كثير من الأحيان إلى تفسيرات تقليدية، تجعل حق الحضانة مرتبطاً بالانتماء الديني، والنوع الاجتماعي، وليس بمصلحة الطفل الفضلى، كما هو متعارف عليه في المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ففي المحاكم الحاخامية، غالباً ما تمنح الحضانة للأم في سنوات الطفولة الأولى، لكن عند بلوغ الطفل سنّاً معينة، يعطى الأب الأفضلية، وهو ما يحدّ من حق

(8) Levi, Hanna.

Marriage and Divorce Law in Israel: Between Religious Law and Civil Law. Jerusalem: The Israel Democracy Institute,

.2024

## المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية

الأم في استمرار رعايتها لأبنائها. أمّا في المحاكم الشرعية، فهناك قواعد عامة تمنح الأم الحضانة حتى سن معينة، لكن يظل للقاضي سلطة تقديرية واسعة، قد تتأثر بالأعراف الاجتماعية أكثر من المعايير القانونية الموضوعية<sup>(9)</sup>.

هذا التمييز القانوني، والعملي، في قضايا الزواج، والطلاق، والحضانة، يؤدي إلى نتائج اجتماعية، ونفسية، خطيرة على النساء، فالكثير منهن يجدن أنفسهن في موقع هش، بين متطلبات القانون الديني، وضغوط المجتمع، وعدم وجود بدائل مدنية متاحة تضمن لهن المساواة، وقد أشارت تقارير صادرة عن مراكز للدراسات النسوية في (إسرائيل)، إلى أنّ النساء العربيات، واليهوديات المتدينات على حدٍ سواء، يعانين من هذا النظام المزدوج، الذي يضعف من استقلاليتهم القانونية، والاجتماعية. لذا يظهر هذا الواقع تعارضاً بين التزامات (إسرائيل) الدولية، بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والممارسات القانونية السائدة. فعلى الرغم من أنّ (إسرائيل) صادقت على الاتفاقية، إلا أنّها احتفظت بتحفظات واسعة تتعلق بالأحوال الشخصية، الأمر الذي يجعل النساء خاضعات لمنظومة قانونية، غير منسجمة مع المعايير الدولية<sup>(10)</sup>.

لذا يتضح عن طريق دراسة الإطار القانوني لمكانة المرأة في (إسرائيل)، أنّ نظام الأحوال الشخصية القائم على سلطة المحاكم الدينية المختلفة (الحاخامية، الشرعية، الكنيسة)، يكرّس حالة من التعددية القانونية التي تنعكس سلباً على حقوق النساء. فبينما يعلن القانون الإسرائيلي كرامة الإنسان، وحرّيته، والتزامه بمبدأ المساواة، تكشف الممارسة الفعلية عن استمرار التمييز في قضايا الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، فالمرأة اليهودية تبقى رهينة موافقة الزوج على منح وثيقة الطلاق، أيضاً المرأة المسلمة، على الرغم من امتلاكها حق طلب التفريق في بعض الحالات، تظلّ خاضعة لتفسيرات شرعية تقليدية تمنح الرجل سلطة أوسع. أمّا النساء المسيحيات، فيواجهن قيوداً كنسية تجعل الطلاق مسألة معقدة، أو شبه مستحيلة في بعض الطوائف، وفي ما يتعلق بالحضانة، فإنّ القضاة الدينيين يميلون إلى تطبيق معايير مستمدة من الأعراف الدينية، والاجتماعية، أكثر من التزامهم بمبدأ مصلحة الطفل الفضلى، مما يؤدي إلى تقييد حق الأم، في الاستمرار برعاية أبنائها بعد سن معينة، وإنّ هذا الواقع القانوني يبرز فجوة واضحة، بين التشريعات المدنية

(9) غيلا شتوبلر، حقوق النساء: القانون والعدالة في دولة إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، (2025)، ص 45.

(10) عمر أحمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 11.

الحديثة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان من جهة، والموروث الديني والاجتماعي من جهة أخرى، ويؤكد في الوقت نفسه على أنّ غياب بدائل مدنية شاملة للزواج، والطلاق، والحضانة، يجعل المرأة في (إسرائيل) أسيرة منظومة قانونية متشابكة، تضعف من استقلاليتها، وتعيق تحقيق المساواة الفعلية.

## المبحث الثاني

### المرأة والمشاركة السياسية في (إسرائيل)

تمثل المشاركة السياسية للمرأة في (إسرائيل) أحد المؤشرات البارزة على مستوى اندماجها في الحياة العامة، وعلى مدى تحقق مبادئ المساواة التي يعلنها النظام السياسي، فعلى الرغم من أن (إسرائيل) قدمت أول رئيسة وزراء في المنطقة، إلا أن تمثيل النساء في الكنيست، والحكومة، ظلَّ محدودًا، ومتأثرًا ببنية النظام الحزبي، وطبيعة التحالفات السياسية، كما أن دور الأحزاب الدينية، والعلمانية، أسهم في رسم حدود هذه المشاركة، عبر ممارسات تتراوح بين تشجيع التمثيل الرمزي، وتقييد الحضور الفعلي للنساء في مواقع صنع القرار.

### المطلب الأول: تطور تمثيل النساء في الكنيست والحكومة

تُعدُّ المشاركة السياسية للمرأة في (إسرائيل)، من القضايا التي تثير جدلاً مستمرًا بين الباحثين، كونها تكشف عن التناقض بين الصورة التي تحاول الدولة تسويقها، كديمقراطية ليبرالية رائدة في المنطقة، والواقع الذي يشير إلى فجوات واضحة في التمثيل السياسي للنساء. فمنذ تأسيس الدولة عام (1948)، بقيت مشاركة المرأة في المؤسسات التشريعية، والتنفيذية، محدودة، وإن شهدت تطورات تدريجية عبر العقود<sup>(11)</sup>، فمن الناحية التشريعية دخلت أول مجموعة من النساء، إلى الكنيست الأول عام (1949)، إذ كان عددهن عشر عضوات من أصل (120)، وهو ما شكّل نسبة متواضعة لم تتجاوز (8%)، وعلى الرغم من أن هذه النسبة، كانت أفضل من بعض الدول المجاورة في ذلك الوقت، إلا أنها عكست محدودية انخراط المرأة في العمل السياسي، لاسيما في ظل سيطرة الأحزاب الكبرى مثل الماباي، التي احتفظت بالسلطة ضمن هياكل يغلب عليها الطابع الذكوري<sup>(12)</sup>.

بعدها شهدت مرحلة السبعينيات منعطفًا مهمًا، مع وصول غولدا مائير إلى رئاسة الحكومة (1969-1974)، ويُعدُّ هذا حدثًا استثنائيًا ليس فقط في (إسرائيل)، بل في المنطقة ككل، غير أن تجربة مائير بقيت حالة فردية، ولم تتحول إلى قاعدة

(11) سبي كنعان، المرأة الفلسطينية في الكنيست الاسرائيلي: حدود المشاركة وإشكاليات التمثيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (27)، بيروت، (2024)، ص 81.

(12) غيلا شتوبلر، مصدر سبق ذكره، ص 51.

لزيادة مشاركة النساء في المناصب القيادية، فقد استمرت الحكومات اللاحقة في تكريس حضور نسائي محدود، في مواقع صنع القرار، حيث شغلت النساء عادة وزارات ثانوية، مثل التعليم أو الثقافة، في حين ظلَّت الوزارات السيادية كال دفاع، والخارجية، والمالية شبه محتكرة من قبل الرجال<sup>(13)</sup>. وابتداءً من التسعينيات، بدأت صورة التمثيل النسائي تتغير تدريجيًا، بفعل ضغوط الحركات النسوية، وتزايد اهتمام الإعلام، والمجتمع المدني بقضايا المساواة، ففي انتخابات (1999) ارتفعت نسبة النساء في الكنيست إلى نحو (12%)، ثم إلى (18%) في انتخابات (2009)، وصولاً إلى ما يقارب (27%) في انتخابات (2015). وعلى الرغم من أنَّ هذه النسبة لا تزال أقل من المتوسط في الدول الأوروبية، إلا أنَّها تمثل تقدمًا ملحوظًا مقارنة بالبدايات<sup>(14)</sup>.

أمَّا في الحكومة، فقد ظهرت شخصيات نسائية بارزة، مثل تسيبي ليفني التي تولت وزارة الخارجية (2006–2009)، وقادت حزب كديما، وميراف ميخائيلي التي قادت حزب العمل، وتولت وزارة المواصلاات. وعلى الرغم من ذلك، ظلَّ الحضور النسائي في الحكومات الإسرائيلية متذبذبًا، يخضع في الغالب لمعادلات التحالفات الحزبية، وليس لسياسة ممنهجة لتمكين المرأة، كما يلاحظ أنَّ التمثيل النسائي يتأثر بالانتماءات القومية، والدينية، إذ لا تزال النساء العربيات يواجهن عوائق مضاعفة، تحول دون تمثيل واسع لهن في الكنيست، إذ تندر مشاركتهم في المناصب القيادية داخل الأحزاب العربية، بينما يفرض الطابع المحافظ على بعض الأحزاب اليهودية الدينية، إقصاء شبه كامل للنساء من قوائمها الانتخابية<sup>(15)</sup>. لذا بناء على ذلك، يمكن القول: إنَّ تطور تمثيل النساء في الكنيست، والحكومة الاسرائيلية، يعكس مسارًا بطيئًا وغير متوازن، يتأرجح بين إنجازات فردية بارزة من جهة، وقيود بنيوية وحزبية من جهة أخرى، وهو ما يجعل المشاركة السياسية للمرأة في (إسرائيل)، ظاهرة مركبة، تجمع بين التقدم النسبي، والتمييز المستمر في آن واحد.

(13) سهى كنعان، مصدر سبق ذكره، ص 83.

(14) عمر أحمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(15) سهى كنعان، مصدر سبق ذكره، ص 87.

## المطلب الثاني: الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية للمرأة الإسرائيلية

تُعدُّ الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، الإطار الأساسي الذي يحدد ملامح المشاركة السياسية للمرأة، كونها الجهة المسؤولة عن ترشيح القوائم الانتخابية، وتوزيع المناصب داخل الكنيست، والحكومة. وعن طريق تحليل البنية الداخلية للأحزاب الإسرائيلية، يمكن ملاحظة أنَّ مواقفها من قضية تمكين المرأة، تختلف باختلاف خلفيتها الأيديولوجية، ومدى تأثرها بالاعتبارات الدينية، أو العلمانية، أو القومية، وبذلك تمثل الأحزاب أحد أبرز العوامل، التي إمَّا تدفع باتجاه تعزيز المساواة السياسية، أو تكرر استمرار الهيمنة الذكورية داخل مؤسسات الدولة<sup>(16)</sup>.

فمثلًا تؤدي الأحزاب الدينية دورًا حاسمًا في إعاقه التمثيل السياسي للنساء، فحزب شاس الممثل لليهود الشرقيين المتدينين، وحزب يهودوت هتوراه (يهودية التوراة المتحدة)، يفرضان على النساء قيودًا صارمة، تمنعهن من الترشح على قوائمها الانتخابية، أو تولي مناصب قيادية داخل هياكلهما التنظيمية، ويسوغ قادة هذه الأحزاب ذلك بأنَّ الدور العام للمرأة، يتعارض مع القيم الدينية المستمدة من الشريعة اليهودية، التي تضعها في إطار البيت، والأسرة. فعلى سبيل المثال، خلال انتخابات الكنيست لعام (2015)، طالبت مجموعة نساء متدينات بإنشاء جناح نسوي داخل حزب شاس، إلا أنَّ القيادة الدينية رفضت ذلك بشدة، مؤكدة أنَّ المرأة في العالم السياسي تفقد كرامتها الروحية. هذا الموقف المحافظ يعكس مدى ارتباط الأحزاب الدينية، بالسلطة الحاخامية التي تضع ضوابط صارمة على مشاركة النساء في المجال العام. إلى جانب ذلك، تمارس هذه الأحزاب نفوذًا سياسيًا واسعًا داخل الائتلافات الحكومية، ممَّا يجعلها قادرة على التأثير في السياسات العامة المتعلقة بالمساواة الجندرية، فكلما ازداد وزن الأحزاب الدينية في الحكومة، تقلصت فرص تبني سياسات تقدمية تجاه تمكين المرأة<sup>(17)</sup>.

في المقابل، تبنت الأحزاب العلمانية، واليسارية، مواقف أكثر انفتاحًا تجاه مشاركة النساء، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، فحزب العمل يعدُّ من أوائل الأحزاب التي أدخلت نظام الكوتا النسائية، في قوائمها الانتخابية منذ التسعينيات،

(16) منى عبد السلام، المشاركة السياسية للمرأة في إسرائيل: قراءة في واقع التمثيل البرلماني والحكومي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (73)، (2023)، ص105.

(17) أحمد عوض، تحليل السياسات الاجتماعية في إسرائيل: مقارنة نسوية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (49)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2022)، ص51.

## المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية

مما سمح بارتفاع نسبة تمثيل النساء في الكنيست، كما أسهمت قيادات نسائية بارزة مثل ميراف ميخائيلي، التي ترأست الحزب عام (2021)، في إعادة طرح قضايا المساواة الجندرية ضمن الأجندة الحزبية<sup>(18)</sup>. أمّا حزب ميرتس اليساري، فقد عرف بتبنيه سياسات واضحة في دعم المرأة، وحقوق الأقليات، إذ خصص ما لا يقل عن ثلث مرشحيه من النساء، في معظم الدورات الانتخابية الأخيرة، كما دفع باتجاه تشريعات تعزز المساواة في الأجور، ومنع التحرش في أماكن العمل. أمّا حزب كاحول لافان الذي مثل التيار الوسطي، فقد ضمّ عددًا من النساء في مواقع متقدمة، مثل بنينا تامانو من أصول إثيوبية، التي شغلت وزارة الهجرة والاستيعاب، في دلالة على تطور الوعي الحزبي، بضرورة تمثيل الفئات المتنوعة داخل المجتمع الإسرائيلي<sup>(19)</sup>.

على صعيد الأحزاب العربية، تبدو مشاركة المرأة محدودة نسبيًا، نتيجة تداخل العوامل الثقافية، والاجتماعية، والسياسية. ففي القوائم العربية المشتركة، كان تمثيل النساء ضعيفًا حتى العقد الأخير، غير أنّ بعض التغييرات بدأت تظهر مع دخول نساء، مثل حنين زعبي وعائدة توما سليمان إلى الكنيست، اللتان مثلتا صوتًا نسويًا جريئًا في قضايا المساواة، والحقوق المدنية. ومع ذلك، ما تزال النساء العربيات يعانين من تحديات مضاعفة، تتمثل في النظرة المحافظة داخل مجتمعاتهن من جهة، وفي التمييز المؤسسي داخل النظام السياسي الإسرائيلي من جهة أخرى، مما يجعل حضورهن في الحياة الحزبية هامشيًا في كثير من الأحيان<sup>(20)</sup>.

ولا يمكن إغفال دور التحولات الإعلامية، والحملات النسوية، في الضغط على الأحزاب، لزيادة مشاركة النساء، فقد أسهمت منظمات في تعزيز الوعي المجتمعي، حول أهمية التمثيل النسوي، ممّا دفع بعض الأحزاب إلى تبني سياسات تمكينية شكلية، لتفادي الانتقادات الإعلامية، والدولية، إلا أنّ هذا التوجه غالبًا ما يبقى محصورًا في الجانب الرمزي، إذ يتم اختيار النساء لمواقع لا تتيح لهن تأثيرًا فعليًا في صنع القرار، وهو ما يجعل التمثيل النسائي في كثير من الأحيان، مجرد ديكور ديمقراطي أكثر منه تغييرًا بنيويًا حقيقيًا<sup>(21)</sup>.

(18) منى عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 109.

(19) ميخال سوارا، تأثير الحركة النسوية على سياسة الحكومة الإسرائيلية، مجلة السياسة والمجتمع، جامعة حيفا، (2023)، ص 33.

(20) منى عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 111.

(21) أديب أوريت، مكانة المرأة في إسرائيل: بين التشريع والواقع، مركز البحوث النسوية، القدس، (2024)، ص 15.

لذا يمكن القول: إنّ الأحزاب السياسية في (إسرائيل)، تمثل ساحة صراع بين اتجاهين، أحدهما محافظ ديني يسعى إلى تقييد حضور المرأة في المجال العام، وآخر علماني تقدمي يدفع باتجاه توسيع نطاق المشاركة النسوية، وبين هذين الاتجاهين، تبقى المرأة الإسرائيلية في موقع تفاوض دائم، لتحصيل حقوقها داخل النظام الحزبي. فعلى الرغم من التقدم النسبي في بعض الأحزاب، إلا أنّ الثقافة السياسية السائدة، ما تزال تبقي القيادة العليا في معظم الأحزاب مجالاً ذكوريًا بامتياز، ومن ثمّ فإنّ تمكين المرأة في (إسرائيل) لا يرتبط فقط بتعديل القوانين، بل يحتاج إلى إعادة هيكلة عميقة في الثقافة الحزبية، والسياسية، ذاتها.

### المبحث الثالث

#### الحركات النسوية في (إسرائيل)

تشكّل الحركات النسوية في (إسرائيل)، أحد أهم المسارات التي أسهمت في إعادة صياغة موقع المرأة، داخل البنية الاجتماعية، والسياسية، والقانونية، للدولة، فمنذ السبعينيات، بدأت هذه الحركات في الانتقال من المطالبة بالمساواة القانونية، إلى النضال من أجل العدالة الاجتماعية، وتمثيل المرأة في مراكز صنع القرار، كما تميزت التجربة النسوية الاسرائيلية بتعددتها، إذ انقسمت بين تيارات علمانية، ودينية، ويهودية، وعربية، لكل منها مقاربتها الخاصة تجاه قضايا الجندر، والهوية.

#### المطلب الأول: نشأة الحركات النسوية الإسرائيلية وتطورها

تمثل الحركات النسوية في (إسرائيل)، انعكاسًا لتطور البنية الاجتماعية، والسياسية، في الدولة منذ تأسيسها عام (1948)، إذ نشأت في بيئة تداخلت فيها الاعتبارات القومية، والدينية، مع قضايا المواطنة، والمساواة، فبينما نصّ إعلان قيام الدولة على ضمان المساواة بين الجنسين، ظلّت المرأة الإسرائيلية عمليًا خاضعة لقيود قانونية، ودينية، حدّت من مشاركتها الكاملة في الحياة العامة. من هذا التناقض ولدت الحركات النسوية، لتصبح أداة احتجاج، وإصلاح اجتماعي على السواء، وتتحوّل لاحقًا إلى قوة ضغط فعّالة داخل المؤسسات السياسية، والإعلامية، والأكاديمية<sup>(22)</sup>.

#### أ- المرحلة الأولى: التأسيس والارتباط بالحركة الصهيونية (1948-1970)

في العقود الأولى بعد قيام الدولة، كانت الحركات النسوية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمشروع الصهيوني، وأهدافه القومية، فقد نشأت تنظيمات نسائية ذات طابع اجتماعي، وسياسي، مثل منظمة نعامات (Na'amat) التابعة لحزب العمل، والتي ركزت في تحسين أوضاع المرأة العاملة، وتوفير فرص التعليم، والرعاية، للأطفال، والنساء، كما برز اتحاد النساء العاملات، والمتطوعات، الذي سعى إلى تعزيز مشاركة النساء في سوق العمل، لاسيما في المستوطنات الزراعية،

(22) نادية الحسن، النسوية السياسية في إسرائيل: قراءة في البنية الحزبية ودور المرأة في صنع القرار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019، ص 3.

والكيبوتسات. ومع أنّ هذه التنظيمات أسهمت في تمكين النساء اقتصاديًا، إلا أنّها لم تنضم بشكل مباشر البنية الذكورية في الدولة، إذ كان نشاطها محكومًا بإطار قومي صهيوني، يرى المرأة بالأساس أمًا وجندية تخدم مشروع الدولة<sup>(23)</sup>.

### ب- المرحلة الثانية: التحول الفكري والاحتجاجي (1970-1990)

مع سبعينيات القرن العشرين، تأثرت (إسرائيل) بالموجة النسوية الثانية، التي اجتاحت أوروبا والولايات المتحدة، وبدأت مجموعات نسوية مستقلة تظهر خارج الأطر الحزبية التقليدية. في تلك الفترة تأسست أولى الحركات الاحتجاجية النسوية، ذات الطابع الفكري، والسياسي، مثل نساء بالسواد، التي نظمت احتجاجات ضد العنف، والحروب، والتحالف النسوي الإسرائيلي، الذي دعا إلى المساواة القانونية الكاملة<sup>(24)</sup>. ومن أبرز الأكاديميات، والناشطات، في هذه المرحلة هانا هرتسوغ، التي أسست مركز دراسات الجندر في جامعة تل أبيب، وأسهمت في إدخال مفهوم التمثيل الجندري في التحليل السياسي، ونوعا شاحر التي عملت على تطوير برامج دعم للقيادات النسائية في البلديات، وميخال سوارا التي ركزت في قضايا التحرش، والتمييز المهني، داخل المؤسسات العسكرية، كذلك ظهرت أسماء مثل أوريت أديب، وهي ناشطة بارزة في مجال القانون النسوي، أسهمت في إنشاء مراكز للدفاع القانوني عن النساء المتضررات من العنف الأسري، وكانت من الأصوات المطالبة بإصلاح المحاكم الحاخامية، لضمان حقوق النساء في قضايا الطلاق، والحضانة<sup>(25)</sup>.

### ج- المرحلة الثالثة: التوسع التشريعي والاندماج المؤسسي (1990-2010)

شهدت هذه المرحلة نقلة نوعية في نشاط الحركة النسوية الإسرائيلية، إذ بدأت جهودها تؤتي ثمارًا على المستوى التشريعي، والمؤسسي، فبضغط من منظمات نسوية مثل المنتدى النسوي الإسرائيلي، ومركز عدالة للحقوق النسوية، أقرّ الكنيست قوانين مهمة، مثل قانون منع التحرش الجنسي لعام (1998)، وقانون المساواة في فرص العمل، وقانون تمثيل النساء في مجالس الإدارات العامة. وفي هذه الفترة أيضا، صعدت شخصيات سياسية نسائية مؤثرة، مثل تسيبي ليفني، وميراف ميخائيلي، اللتان تبنتا أجندات داعمة للمساواة، وتمكين النساء، كما أسهمت حركة نعمات في إعادة

(23) أحمد عوض، مصدر سبق ذكره، ص 57.

(24) ميخال سوارا، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(25) نادية الحسن، مصدر سبق ذكره، ص 5.

توجيه نشاطها، من العمل الاجتماعي إلى النشاط السياسي، والحقوق، وأطلقت برامج لتدريب النساء على القيادة، وصياغة السياسات العامة. وقد أكدت دراسات عدة منها دراسة أجرتها الباحثة رعوث هلدبرغ، أن هذا التحول لم يكن مجرد استجابة قانونية، بل مثل تطوراً في الوعي الجمعي الإسرائيلي، تجاه قضايا الجندر، والمواطنة(26).

### د- المرحلة الرابعة: التعددية النسوية وتحديات الانقسام الداخلي (2010-2025)

مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، دخلت الحركات النسوية الإسرائيلية، مرحلة جديدة من التعددية، والتفرع. فبينما واصلت التيارات النسوية العلمانية، الضغط من أجل مساواة تامة في الفضاء العام، بدأت تيارات نسوية دينية في الظهور، داخل المجتمع الحريدي (اليهود الأرثوذكس)، مطالبة بتحسين أوضاع النساء من دون المساس بالتقاليد الدينية، ومن أبرز هذه المجموعات المنتدى النسوي الديني، الذي أسسته نوعاً ليبي، وهدف إلى رفع وعي النساء الحريدات، بحقوقهن القانونية، والاجتماعية. وفي الوقت ذاته، ظهرت حركات نسوية عربية، وإثيوبية، ومزراحية (شرقية)، تنتقد هيمنة النسوية الأشكنازية على المشهد العام، وتدعو إلى الاعتراف بالفوارق الطبقية، والثقافية، بين النساء في (إسرائيل)(27)، من أبرز هذه الحركات النساء الشرقيات للعدالة الاجتماعية، التي أسستها إستير هرتسوغ، وإيلانا شوحاط، ومنتدى النساء العربيات الذي ركّز في قضايا النساء الفلسطينيات في (إسرائيل)، ولاسيماً ما يتعلق بالعنف الأسري، والتمييز في سوق العمل. كما أسهمت شخصيات مثل أوريت أديب، وميخال سوارا، في نقل النقاش النسوي إلى ساحات الإعلام الجديد، عبر حملات رقمية تطالب بالمحاسبة على العنف، والتحرش، مثل حملة النساء يرفعن أصواتهن التي أطلقت عام (2018). وقد أظهرت هذه الحملات أن النسوية الإسرائيلية، لم تعد مجرد حركة احتجاج، بل أصبحت فاعلاً سياسياً واجتماعياً، يمتلك أدوات تأثير حقيقية(28).

عن طريق تتبع تطور الحركات النسوية في (إسرائيل)، يمكن القول: إنها انتقلت من مرحلة التبعية للأحزاب، والمؤسسات القومية، إلى مرحلة الاستقلال، والتأثير المؤسسي، فقد استطاعت هذه الحركات على الرغم من الانقسامات الداخلية،

(26) أديب أوريت، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(27) إيمان نعمان، دور الحركات النسوية الاسرائيلية في التأثير على المجتمع والسياسة، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (11)، عمان، (2023)، ص 5.

(28) منى عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 117.

أن تحدث تغييرًا ملموسًا في السياسات العامة، وأن تدخل قضايا المساواة، والعدالة الجندرية، إلى صلب النقاش السياسي، كما أدت الأكاديميات والناشطات دورًا بارزًا في ربط العمل الميداني بالبحث العلمي، مما منح الحركة عمقًا فكريًا، ومصداقية قانونية. غير أنّ الحركات النسوية الإسرائيلية لا تزال تواجه تحديات بنيوية، تتعلق بسطوة المؤسسة الدينية في قضايا الأحوال الشخصية، وبالفرق بين النساء على أسس قومية، وطبقية. ومع ذلك، نجحت هذه الحركات في تحويل قضية المرأة، من شأن اجتماعي إلى قضية سياسية من الدرجة الأولى، وأسهمت في إعادة صياغة مفاهيم المواطنة، والمساواة، في (إسرائيل) بشكل جذري.

### المطلب الثاني: أثر الحركات النسوية في السياسات العامة وحقوق المرأة

يُعدُّ تأثير الحركات النسوية في (إسرائيل)، في السياسات العامة، وحقوق المرأة، أحد أبرز مظاهر التحول الاجتماعي، والسياسي، الذي شهدته الدولة خلال العقود الأخيرة، فبعد أن كانت المرأة في بدايات الدولة، تختزل في دورها الأسري، والرمزي، أصبحت اليوم جزءًا من النقاش السياسي، والمؤسسي، حول العدالة، والمواطنة، والمساواة. وقد نجحت الحركات النسوية، عبر العمل الميداني، والضغط القانوني، والإعلامية، في تحويل قضايا النساء من شأن اجتماعي، إلى محور في عملية صنع القرار داخل الكنيست، والوزارات، لتصبح السياسة الجندرية إحدى ركائز النقاش الديمقراطي الإسرائيلي<sup>(29)</sup>.

فقد أسهمت الحركات النسوية الإسرائيلية منذ تسعينيات القرن الماضي، في إدخال مفاهيم المساواة بين الجنسين، إلى بنية السياسات العامة، سواء في مجالات العمل، والتعليم، أو في أجهزة الدولة المختلفة، وقد جاء هذا التأثير نتيجة لتكامل الجهود بين المنظمات النسوية، مثل ناعامات، والمنتدى النسوي الإسرائيلي، ومركز عدالة للحقوق النسوية، التي تبنت منهجًا إصلاحيًا يعتمد على البحث العلمي، والتأثير التشريعي، بدلًا من الاكتفاء بالاحتجاجات الجماهيرية<sup>(30)</sup>. فعلى سبيل المثال، أدت منظمة ناعامات دورًا محوريًا في صياغة قانون منع التحرش الجنسي لعام (1998)، الذي يُعدُّ أحد أبرز

(29) عدنان نعيم، المرأة الفلسطينية في مناطق 48: التمثيل في الكنيست والسلطات المحلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 59، بيروت، 2019، ص 94.

(30) إيمان نعمان، مصدر سبق ذكره، ص 7.

## المراة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية

إنجازات الحركات النسوية في (إسرائيل)، إذ وضع للمرة الأولى إطارًا قانونيًا، يجرم التحرش في أماكن العمل، والتعليم، والجيش. كما أسهم مركز عدالة بالتعاون مع ناشطات، مثل أوريت أديب، في رفع دعاوى أمام المحكمة العليا، للمطالبة بالمساواة في الأجور بين النساء، والرجال، في المؤسسات الحكومية. إلى جانب ذلك، استطاعت الحركات النسوية التأثير في سياسات التشغيل، ورعاية الأمومة، فقد نجحت في إقرار تعديلات تمنح المرأة العاملة، إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وتلزم أرباب العمل بتوفير بيئة عمل آمنة، وخالية من التمييز. كما دفعت الحركة النسوية الحكومة، إلى إنشاء سلطة النهوض بمكانة المرأة عام (1998)، وهي هيئة رسمية تابعة لمكتب رئيس الوزراء، تعنى بإدماج المساواة الجندرية في جميع السياسات الحكومية، وقد عُدَّ إنشاء هذه الهيئة، نتيجة مباشرة لضغوط المنظمات النسوية، ومتابعتها المستمرة لأداء الوزارات<sup>(31)</sup>.

لم يقتصر تأثير الحركات النسوية على المجالات المدنية فحسب، بل شمل أيضًا المجالين الأمني، والعسكري، وهما من أكثر القطاعات حساسية في (إسرائيل). ففي أعقاب التماسات قانونية تقدمت بها ناشطات، مثل ميخال سوارا، ونوعا شاحر، أصدرت المحكمة العليا عام (1995)، قرارًا يلزم الجيش بفتح وحدات قتالية أمام النساء، وهو القرار الذي مثل سابقة قانونية، عززت مبدأ المساواة في الخدمة العسكرية. وقد تبع ذلك تغييرات تدريجية في سياسات التجنيد، والتدريب العسكري، بما سمح بدمج النساء في مجالات كانت حكرًا على الرجال<sup>(32)</sup>. كذلك امتد أثر الحركات النسوية إلى البنية القانونية الإسرائيلية ذاتها، فكانت أحد المحركات الأساسية وراء تعديل، أو سنّ، العديد من القوانين التي تمس حياة المرأة مباشرة، فقد ضغطت منظمات، مثل النساء الشقيقات للعدالة الاجتماعية، ومنتدى النساء العربيات، على الكنيست لتضمين اعتبارات العدالة الجندرية، في التشريعات المتعلقة بالعمل، والتعليم، والإسكان، كما تبنت الحركات النسوية نهجًا يعتمد على ما يعرف بالنسوية القانونية، الذي يهدف إلى إعادة تفسير القوانين القائمة، بما ينسجم مع قيم المساواة، والكرامة الإنسانية<sup>(33)</sup>.

(31) أحمد عوض، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(32) منى عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 119.

(33) Kneset Research and Information Center, Women's representation in the Kneset and government. Jerusalem, 3(

2022.

## المراة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية

ومن أبرز إنجازات هذه الجهود، إصدار قانون تمثيل النساء في مجالس الإدارات العامة لعام (2000)، الذي ألزم الحكومة، والمؤسسات العامة، بوجود نسبة لا تقل عن (30%) من النساء في مجالسها الإدارية، كما تمّ تعديل قانون الأحوال الشخصية، بحيث يتيح للنساء اللجوء إلى القضاء المدني، في بعض القضايا التي كانت محصورة بالمحاكم الحاخامية، وهو إنجاز يعود إلى الضغط المتواصل من محاميات، وناشطات، مثل أوريت أديب، ورعوث هلدبرغ<sup>(34)</sup>. كذلك أسهمت الحركات النسوية في تعزيز حماية النساء من العنف الأسري، عن طريق تأسيس مراكز إيواء، ودعم قانوني، بالتعاون مع وزارة الرفاه الاجتماعي، وإطلاق برامج توعية في المدارس، والجامعات، حول المساواة الجندرية. ومن ناحية أخرى، أثر النشاط النسوي في السياسات الحزبية ذاتها، إذ باتت الأحزاب السياسية، حتى الدينية منها، تدرج قضايا المرأة ضمن برامجها الانتخابية، استجابة للضغط الاجتماعي، والإعلامي، وقد شهدت الأحزاب الكبرى مثل العمل والليكود وميرتس، ارتفاعاً تدريجياً في عدد المرشحات على قوائمها البرلمانية، ما أدى إلى زيادة نسبة تمثيل النساء في الكنيست، من (7%) عام (1988)، إلى نحو (30%) في العقد الأخير<sup>(35)</sup>.

ايضاً لا يمكن إغفال الدور الذي أدته الحركات النسوية، في تغيير الثقافة العامة، والإعلامية، في (إسرائيل)، فعن طريق حملات مثل النساء يرفعن أصواتهن، وكفى صمتاً، التي انتشرت منذ عام (2018)، استطاعت الناشطات أن يفرضن قضايا العنف، والتحرش، والتمييز، على أجندة الإعلام الوطني، كما تبنت مؤسسات إعلامية كبيرة، مثل القناة (12)، وصحيفة هآرتس، خطاباً أكثر انفتاحاً تجاه المساواة الجندرية، بفضل تعاونها مع منظمات نسوية، مثل التحالف النسوي الإسرائيلي، هذا التحول الإعلامي لم يقتصر على نشر الوعي فحسب، بل ساعد أيضاً في خلق بيئة ضغط اجتماعي على صانعي القرار، مما أجبرهم على مراجعة سياساتهم تجاه قضايا المرأة. وقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، بين عامي (2019 و2023)، ارتفاع نسبة تأييد المجتمع الإسرائيلي، لتوسيع دور المرأة في السياسة، والاقتصاد، والتعليم، بنسبة تجاوزت (60%)<sup>(36)</sup>.

(34) ميخال سوارا، مصدر سبق ذكره، ص37.

(35) عدنان نعيم، مصدر سبق ذكره، ص95.

(36) أديب أوريت، مصدر سبق ذكره، ص21.

وعلى الرغم من النجاحات الواضحة للحركات النسوية الإسرائيلية، في التأثير في السياسات العامة، والتشريعات، فإنها ما زالت تواجه عقبات عميقة، تتعلق بالبنية الدينية، والقومية، للدولة، فالمؤسسات الحاخامية ما زالت تملك سلطة شبه مطلقة في قضايا الأحوال الشخصية، مما يجعل العديد من النساء لاسيما المتدينات، والعربيات، خارج دائرة الحماية القانونية الكاملة، كما أنّ الفوارق الطبقية بين النساء اليهوديات الشرقيات، والعربيات من جهة، واليهوديات الأشكنازيات من جهة أخرى، تخلق تفاوتاً في الاستفادة من الإصلاحات القانونية، والاجتماعية. ويشير بعض الباحثين، مثل هانا هرتسوغ، وإستير هرتسوغ، إلى أنّ النسوية الإسرائيلية ما زالت تعاني من انقسام الهوية، بين خطاب المساواة الشامل، وخطاب الهوية الدينية أو القومية، وهو ما يحدُّ من قدرتها على صياغة مشروع نسوي موحد(37).

لذا يمكننا القول: إنّ الحركات النسوية في (إسرائيل)، قامت بدور أساسي في تطوير السياسات العامة، وإعادة تشكيل الخطاب السياسي، والاجتماعي، حول قضايا المرأة، فقد انتقلت من حركة احتجاجية هامشية، إلى قوة ضغط مؤسسية قادرة على التأثير في التشريعات، وتوجيه النقاش العام، وقد انعكس هذا التطور في تعزيز حقوق النساء، في مجالات العمل، والتعليم، والمشاركة السياسية، وفي إدماج البعد الجندي ضمن سياسات الدولة. ومع أنّ الطريق نحو المساواة الكاملة لا يزال طويلاً، فإنّ تجربة الحركات النسوية الإسرائيلية، تظهر كيف يمكن للنشاط المجتمعي المنظم، أن يتحول إلى أداة فعّالة لتغيير السياسات العامة، وتوسيع مفهوم العدالة، ليشمل كل فئات النساء على اختلاف انتماءاتهم الدينية، والقومية.

(Women's Representation in Political Parties in Israel: Between Ideology and Politics, Law and Government (2022)(37).

### الخاتمة

يُظهر تحليل واقع المرأة الإسرائيلية في أبعاده القانونية، والسياسية، والاجتماعية، أنّ مكانتها لا يمكن فهمها بمعزل عن البنية الفكرية، والدينية، والتاريخية، التي تشكّلت فيها الدولة العبرية، فعلى الرغم من أنّ (إسرائيل) قدمت نفسها منذ تأسيسها، بوصفها دولة ديمقراطية قائمة على المساواة أمام القانون، إلا أنّ القوانين الشخصية المستمدة من المرجعيات الدينية اليهودية، والمسيحية، والإسلامية، ما زالت تكرّس أنماطاً متعددة من التمييز ضد النساء، ولاسيّما في قضايا الأحوال الشخصية، كالزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال. وقد بيّن البحث أنّ هذا التمييز، لا يعود فقط إلى النصوص القانونية نفسها، بل إلى المنظومة الاجتماعية، والسياسية، التي تتعامل مع المرأة بوصفها امتداداً للعائلة، والجماعات الدينية، لا كفرد مستقل يمتلك حقوقاً مدنية كاملة. ومن جهة أخرى، أظهرت التجربة السياسية الإسرائيلية، تطوراً ملحوظاً في تمثيل النساء داخل الكنيست، والحكومة، منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أنّ هذا التطور ما زال جزئياً، ومحدود الأثر، نتيجة سيطرة البنى الحزبية التقليدية، وتنامي نفوذ الأحزاب الدينية المحافظة، التي تعارض مشاركة المرأة في الحياة العامة. وعلى الرغم من بروز نساء قياديات، مثل غولدا مائير، وتسيبي ليفني، وميراف ميخائيلي، إلا أنّ هذا الحضور ظلّ، في كثير من الأحيان، رمزياً أكثر منه تعبيراً عن تحول جذري في ثقافة المشاركة السياسية.

أمّا على صعيد الحركات النسوية الإسرائيلية، فقد مثّلت هذه الحركات نقطة تحول في إعادة صياغة العلاقة بين المرأة، والدولة، إذ انتقلت من المطالبة بالمساواة الشكلية، إلى السعي إلى تحقيق عدالة جوهرية في توزيع الموارد، والفرص، كما كشفت التجربة النسوية في (إسرائيل)، عن تنوع داخلي واسع بين الحركات اليهودية، والعربية، والعلمانية، والدينية، مما جعل الخطاب النسوي الإسرائيلي متعدد المستويات، يتعامل مع قضايا الهوية، والعرق، والانتماء القومي، إلى جانب قضايا الجندر. وكان لهذه الحركات تأثير ملموس، في تعديل عدد من التشريعات المتعلقة بالتحرش الجنسي، والمساواة في فرص العمل، والمشاركة في المؤسسات الحكومية. لذا بناءً على ما سبق، يمكن القول: إنّ المرأة الإسرائيلية تعيش حالة مركبة من التقدم، والتراجع، في آنٍ واحدٍ، فهي متقدمة على الصعيد المؤسسي، والقانوني، مقارنةً بجماعات المنطقة، لكنّها ما زالت تعاني من فجوة بين النص، والممارسة، والمساواة المعلنة، والتمييز الواقعي، وما يحتاجه الواقع الإسرائيلي

اليوم، هو انتقال النقاش من مستوى المطالبة بالحقوق، إلى مستوى إعادة هيكلة النظام الاجتماعي، والسياسي، بما يضمن تمثيلاً حقيقياً، وعادلاً، للنساء في مختلف مجالات الحياة. وفي ضوء ذلك، تمّ التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1- ازدواجية الإطار القانوني في (إسرائيل) (المدني، والديني)، تسببت في استمرار التمييز ضد المرأة في الأحوال الشخصية، على الرغم من التقدم في القوانين المدنية.

2- المشاركة السياسية للمرأة الإسرائيلية، ما زالت مقيدة بالبنى الحزبية التقليدية، التي تحدّ من وصولها إلى مراكز صنع القرار العليا.

3- نجحت الحركات النسوية الإسرائيلية في التأثير في التشريعات، والسياسات العامة، لكنّها ما زالت تواجه تحديات في تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة لجميع الفئات النسائية، لاسيّما العربيات، والمهاجرات.

4- التمييز البنوي في المؤسسات الدينية، والتعليمية، والإعلامية، يعكس استمرار الثقافة الذكورية، على الرغم من الخطاب الليبرالي الظاهري للدولة.

### المصادر والمراجع

- (1) أحمد عوض، تحليل السياسات الاجتماعية في إسرائيل: مقارنة نسوية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (49)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2022).
- (2) أديب أوريت، مكانة المرأة في إسرائيل: بين التشريع والواقع، مركز البحوث النسوية، القدس، (2024).
- (3) إيمان نعمان، دور الحركات النسوية الاسرائيلية في التأثير على المجتمع والسياسة، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (11)، عمان، (2023).
- (4) سهى كنعان، المرأة الفلسطينية في الكنيست الاسرائيلي: حدود المشاركة وإشكاليات التمثيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (27)، بيروت، (2024).
- (5) عدنان نعيم، المرأة الفلسطينية في مناطق 48: التمثيل في الكنيست والسلطات المحلية، مجلة قضايا سياسية، العدد (59)، بيروت، (2019).
- (6) عمر أحمد محمد، المرأة والقانون في إسرائيل: قراءة في قوانين الأحوال الشخصية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2019).
- (7) غيلا شتوبلر، حقوق النساء: القانون والعدالة في دولة اسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، (2025).

- (8) منى عبد السلام، المشاركة السياسية للمرأة في إسرائيل: قراءة في واقع التمثيل البرلماني والحكومي، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (73)، (2023).
- (9) ميخال سوارا، تأثير الحركة النسوية على سياسة الحكومة الاسرائيلية، مجلة السياسة والمجتمع، جامعة حيفا، (2023).
- (10) نادية الحسن، النسوية السياسية في إسرائيل: قراءة في البنية الحزبية ودور المرأة في صنع القرار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (2019).
- (11) هالة عبد الرحمن، المرأة العربية في إسرائيل بين التقاليد الدينية والقوانين المدنية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (64)، (2024).
1. Halperin Kaddari ,Women in Israel: A State of Their Own, University of Pennsylvania Press, 2019,
2. Knesset Research and Information Center, Women's representation in the Knesset and government. Jerusalem, 2022
3. Layish, A Women and Islamic Law in a Non-Muslim State: A Study Based on Decisions of the Shari'a Courts in Israel, Ktav Publishing, 2021,
4. Ruth Halperin-Kaddari, The Status of Women in Israel: Between Religion and State, The Israel Democracy Institute, 2018.
5. Ronit Shahar, The Status of Women in Jewish Law: The Problems of Agunot and Get Refusal, Tel Aviv: Ramot Publishing, 2018.
6. Levi, Hana. Marriage and Divorce Law in Israel: Between Religious and Civil Law. Jerusalem: The Israeli Institute for Democracy, 2024.
- A. Shalev, Women's Representation in Political Parties in Israel: Between Ideology and Politics, Law and Governance, 2022